١٩ تحولات الخريطة الطبقية فى مصر ..

أ. أحمد السيد النجار

تتسم الخريطة الطبقية لأى أمة بأنها قابلة للتغير الذى يكون بطيئًا فى الأوقات العادية التى تشكل الجانب الأعظم من تاريخ الأمم ، بينما يتسم هذا التغير بالسرعة الفائقة وينتج تحولات كبرى فى هذه الخريطة فى الفترات الانتقالية من نظام اقتصادى - سياسي- اجتماعى إلى نظام بديل ، سواء تم هذا الانتقال بشكل سلمى أو تم بصورة عنيفة . فالخريطة الطبقية ، تتغير بشكل بطيء ومتراكم وتؤدى لتغيير النظام ، ثم تتسارع تحولاتها هى ذاتها مع بدء دورة التغيير. وبالرغم من أن الموقع من العلاقات الاجتماعية للإنتاج ومن وسائل الإنتاج بصفة خاصة ، كان هو المحدد الكلاسيكى للطبقات ، فإن التداخل بين الطبقات بسبب تداخل أنماط الإنتاج فى الدول النامية بصورة تنفى فكرة النقاء الطبقى ، وانتشار الثقافات الرأسية التى تجمع بين طبقات متناقضة اقتصاديًا ، مثل الثقافات الدينية والعرقية والنوعية ، قد أدخل الكثير من التعقيدات على التكوينات الطبقية. كما أن النظام غير الديموقراطى السائد فى مصر منذ الانقلاب الثورى عام ١٩٥٢م وحتى الآن ، والذى يطول بقمعه طبقات وشرائح مختلفة لأسباب سياسية وأيديولوچية واقتصادية مختلفة ، قد أدى إلى خلق ثقافة رأسية ذات طابع عكسى له ، تقوم على تبنى الخيار الديموقراطى لبناء نظام بديل ، أو لتطوير النظام القائم بشكل حاسم ، وهى ثقافة تجمع فئات من طبقات مختلفة.

وبرغم كل هذا فإن المحددات الاقتصادية تبقى حاسمة فى تحديد الخطوط الفاصلة بين الطبقات ، بالذات فى أوقات النهوض الاجتماعى ، بما تعنيه من حيوية اجتماعية ومن استيعاب للثقافات الرأسية عمومًا وفصلها إلى ثقافات أفقية ، وإعطائها مضامين مختلفة باختلاف الطبقة التى تتبناها ، بدلاً من النمط الرأسى الجامع للمتناقضات. وتعد لحظات النهوض الاجتماعى هى اللحظات النموذجية لوعى الطبقات بوجودها الاجتماعى ، إذ إن "وجودها فى حد ذاته لا يعنى وعيها بهذا الوجود ، لأن الوعى الطبقى له قدر من الاستقلال النسبى لتأثره بمكونات البناء الفوقى (أى التعليم والعلم والسياسة والفن والثقافة)"[١]. فالوجود الطبقى بوصفه حقيقة فى الواقع ، سابق على الوعى الطبقى ، بمعنى أن "وعى البشر ليس هو الذى يحدد وجودهم ، بل على العكس يتحدد وعيهم بوجودهم الاجتماعي"[٢].

لكن فى كل الأحوال فإن الوجود الطبقى ، يسبق وعى الطبقات بذاتها وما يستتبعه من سلوك اجتماعي.

وقد شهدت الخريطة الطبقية فى مصر تحولات مهمة فى الفترة الماضية وبالذات منذ بدء تطبيق برنامج التحول نحو الاقتصاد الحر منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين وحتى الآن ، وأيضًا على ضوء التحولات التكنولوچية التى أدت إلى تزايد أعداد وقوة العمال ذوى الياقات البيضاء على حساب ذوى الياقات الزرقاء ، واشتغال جزء من الطبقة الوسطى فى مشروعات صغيرة تقوم على علاقات رأسمالية. وسوف تحاول هذه الدراسة ، رصد التحولات فى الخريطة الطبقية فى مصر من خلال تناول التحولات فى الطبقة الرأسمالية بشقيها البيروقراطى والتقليدى ، والطبقة الوسطى ، والطبقة الدنيا.

أولاً : مؤشرات التحول فى الخريطة الطبقية فى مصر

بما أن العوامل الاقتصادية تظل هى المحدد الرئيسى للطبقات ، فإنه يمكن الاستدلال على التحولات فى الخريطة الطبقية فى مصر من خلال دراسة التحولات فى المكانة الاقتصادية للطبقات المختلفة وحصتها من الناتج المحلى الإجمالى ، حيث يشكل كل ذلك أساساً لقوتها السياسية ونفوذها الاجتماعي.

وتشير البيانات بداية إلى أن النصيب النسبى لأصحاب عوائد حقوق التملك قد ارتفع من ٥١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية ثمانينيات القرن العشرين ، إلى نحو ٧١,٤٪ من هذا الناتج فى منتصف تسعينيات القرن ذاته ، وبالمقابل انخفض النصيب النسبى لأصحاب الأجور والرواتب والمعاشات من ٤٨,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية الثمانينيات إلى ٢٨,٦٪ من ذلك الناتج فى عام ١٩٩٥م[٣].

وبالرغم من أن أصحاب حقوق التملك يتشكلون من الطبقة الرأسمالية الكبيرة وأصحاب المشروعات العائلية الصغيرة والملاك الزراعيين الصغار والكبار ، فإن الرأسمالية الكبيرة العاملة فى مجال الصناعة والزراعة والخدمات بكل أنواعها تظل هى المالكة للغالبية العظمى من حقوق التملك فى المجتمع ، وبالتالى فإن هذه البيانات تشير بوضوح إلى أن حصة الطبقة الرأسمالية من الأصول الإنتاجية ومن الناتج المحلى الإجمالى فى مصر قد تزايدت على نحو كبير خلال النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين بعد بدء تطبيق برنامج تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد حر ، وذلك على حساب أصحاب حقوق العمل من عمال

صناعيين وزراعيين وحرفيين وموظفين ومهنيين ، والذين ينتمون إلى طبقة العمال وأشباه العمال والطبقة الوسطى.

وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى المصرى نحو ٧٠٪ من هذا الناتج فى العام المالى ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ ، مقارنة بنحو ٦٥٪ فى العام المالى ١٩٩٥/ ١٩٩٦م. كما بلغت قيمة الاستهلاك العائلى نحو ٢٨٥,٥ مليار جنيه مصرى فى العام المالى ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ ، بما شكل نحو ٨٦,٣٪ من إجمالى الاستهلاك النهائى فى العام المذكور ، فى حين بلغ الاستهلاك العام فى السنة المالية نفسها نحو ٤٥,٢ مليار جنيه بما شكل نحو ١٣,٧٪ من إجمالى الاستهلاك النهائى فى مصر فى العام المالى المذكور[٤]. وهو ما يشير بصورة واضحة إلى تراجع الدور الاقتصادى للدولة بما يعنيه ذلك من تراجع الأساس الاقتصادى للبرجوازية البيروقراطية كرافد رئيسى وحاكم فى الرأسمالية المصرية فى الوقت الراهن.

ومن ناحية أخرى بلغت قيمة الائتمان المصرفى الإجمالى المتراكم حتى أغسطس ٢٠٠٢ نحو ٢٦٦,٤ مليار جنيه ، منها نحو ١٨٤,٥ مليار جنيه منح للقطاع الخاص بنسبة ٦٩,٣٪ من الإجمالى ، ونحو ٣٦,٢ مليار جنيه للقطاع العائلى ، بنسبة ١٣,٦٪ من الإجمالي، ونحو ٣١,١ مليار جنيه للقطاع العام بنسبة ١١,٧٪ من الإجمالى ، ونحو ١٤,٥ مليار جنيه للقطاع الحكومى بنسبة ٥,٤٪ من الإجمالي[٥]. وهو ما يشير بوضوح إلى أن القطاع الخاص (أى الرأسمالية المصرية) قد أصبح هو المستفيد الأول والأكبر من الاقتراض من الجهاز المصرفى المكرس تقريبًا لتمويل النشاط الاقتصادى لهذا القطاع.

ومن ناحية أخرى تشير بيانات البنك الدولى إلى أن نحو ٣,١٪ من السكان فى مصر عام ٢٠٠٠ (أى نحو ٢ مليوني إنسان) كانوا يعيشون بأقل من دولار للفرد يوميًّا ، أى نحو ٣٦٥ دولارًا للفرد سنويًّا ، وكان هناك نحو ٤٣,٩٪ من السكان (أى نحو ٢٨ مليون نسمة) يعيشون بأقل من ٢ دولارين للفرد يوميًّا أى نحو ٧٣٠ دولار للفرد سنويًّا. وللعلم فإنه فى عام ٢٠٠٠ ، بلغ الدخل القومى الإجمالى نحو المحسوب بالدولار طبقًا لسعر الصرف السائد ، نحو ٩٥,٢ مليار دولار ، وبلغ متوسط نصيب الفرد منه نحو ١٤٩٠ دولارًا فى العام المذكور. وفى العام نفسه ، بلغت قيمة الدخل القومى الإجمالى المحسوب بالدولار - طبقًا لتعادل القوى الشرائية بين الدولار والجنيه- نحو ٢٣٥ مليار دولار ، وبلغ متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل نحو ٣٦٩٠ دولارًا[٦].

وتشير بيانات البنك الدولى ، إلى أنه وفقًا للمسح الذى تم إجراؤه عام ١٩٩٩م ، حصل أفقر ١٠٪ من السكان فى مصر على نحو ٣,٧٪ من الدخل ، وحصل أفقر ٢٠٪ على نحو ٨,٦٪ من الدخل ، وحصل الخمس الثانى من السكان على ١٢,١٪ من الدخل ، وحصل الخمس الثالث على ١٥,٤٪ من الدخل ، وحصل الخمس الرابع على ٢٠,٤٪ من الدخل ، وحصل الخمس الأعلى دخلاً على ٤٣,٦٪ من الدخل ، وحصل أغنى ١٠٪ من السكان على ٢٩,٥٪ من الدخل[٧].

وإذا قارنا هذه البيانات بنتائج المسح الذى أجرى عام ١٩٩١م والمنشور فى تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم عام ١٩٩٨/١٩٩٩م ، فسنجد أن الحصة النسبية للفقراء ومتوسطى الدخل من إجمالى الدخل القومى ، تتدهور بصورة واضحة ، بينما تتزايد حصة الشريحة الأشد ثراء بصورة قوية. ففى عام ١٩٩١م حصل أفقر ١٠٪ من السكان على ٣,٩٪ من الدخل ، وحصل أفقر ٢٠٪ من السكان على ٨,٧٪ من الدخل ، وحصل ثانى خمس من السكان على ١٢,٥٪ من الدخل ، وحصل ثالث خمس من السكان على ١٦,٣٪ من الدخل ، وحصل رابع خمس من السكان على ٢١,٤٪ من الدخل ، وحصل الخمس الأعلى على ٤١,١٪ من الدخل ، بينما كانت حصة أعلى ١٠٪ من السكان ، نحو ٢٦,٧٪ من الدخل فى عام ١٩٩١م[٨].

لكن هذه البيانات التى تلقاها البنك الدولى من الحكومة المصرية ، لا تتضمن الدخول الضخمة المتحققة فى الاقتصاد الأسود ، والمتولدة عن نشاطات الاتجار بالمخدرات والعملات والسلاح والآثار والأعمال المنافية للآداب والفساد ، وغيرها من نشاطات الاقتصاد الأسود الذى يحصل كبار القائمين عليه (الذين ينتمون إلى الطبقة العليا) على الغالبية الساحقة من الدخول المتحققة فيه ، وبالتالى فإنها تضاف للدخول الحقيقية لهذه الفئة ، وتزيد من حصتها من الدخل على حساب الطبقتين الوسطى والفقيرة.

وسوف نحاول الاقتراب من التحولات فى الخريطة الطبقية من خلال تناول التحولات التى شهدتها هذه الطبقات كل على حدة..

ثانيًا : الطبقة الرأسمـالية

من الصعب تناول التحولات فى طبيعة ووضع الطبقة الرأسمالية المصرية فى الوقت الراهن بدون المرور بشكل سريع - وربما تلغرافي - على نشأتها وتطورها . وقد نشأت الطبقـة الرأسمالية المصرية فى نهايات القرن التاسع عشر بوصفها طبقة رأسمالية كبيرة منذ البداية ،

وجاءت نشأتها من رحم طبقة كبار الملاك ، أى أنها لم تتطور عبر التراكم التقليدى ، وإنما تشكلت بصورة فوقية. وشهدت انطلاقتها الكبيرة فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين ، فى فترة الحماية الجمركية والحرب العالمية الثانية التى أدت لقطع خطوط المواصلات ، وتوقف الجانب الأكبر من الواردات مما أفسح المجال أمام نمو الجهاز الإنتاجى المحلى لمواجهة الطلب المحلى ، وطلب القوات البريطانية الموجودة فى مصر من السلع المدنية.

وقد حملت هذه الطبقة فى داخلها تناقضات حادة بين مصالحها بوصفها طبقة رأسمالية وبين كونها فى الوقت ذاته تتشكل فى غالبيتها من كبار الملاك ، وهو التناقض الذى جعلها فى النهاية طبقة متذبذبة وغير حاسمة فى رسملة علاقات الإنتاج والنشاط الاقتصادى فى مصر. كذلك فإن الطبقة الرأسمالية المصرية قبل عام ١٩٥٢م ، اتسمت بالتناقض بين ارتباط مصالح كبار الملاك منها بالمركز الاستعمارى الذى يستورد إنتاجهم من القطن ، وبين مقتضيات تطورها التى تصطدم بهيمنة الاستعمار وسيطرة صناعاته على السوق المصرية. كما تميزت الرأسمالية المصرية قبل عام ١٩٥٢م بسيطرة المضاربة والتمويل الربوى على أنشطتها ذات الطابع الريعى فى الجانب الأعظم منها. وفضلاً عن كل ذلك فإن استثمارات الرأسمالية المصرية قبل عام ١٩٥٢م تركزت فى العقارات والمدارس ، بينما تركزت الصناعة فى مجالات الصناعات الغذائية والغزل والنسج والأسمدة ، وكانت كلها معتمدة على الخارج فى الحصول على الآلات والمعدات اللازمة لإقامتها ، أى أنها كانت تتسم بدرجة عالية من التبعية للخارج فى ذلك الحين.

وفيما بعد عام ١٩٥٢م وبالذات بعد إجراءات التمصير والتأميم ، أصبحت هناك رأسمالية دولة حقيقية فى مصر ، حيث كان اتجاه نظام "يوليو" إلى التغيير الهيكلى للصناعة - من خلال الدور المباشر للدولة- واضحًا منذ الخمسينيات عندما ساهمت الحكومة فى مجمع الحديد والصلب بحلوان ومصنع راكتا للورق بالإسكندرية ، وشركة كيما للأسمدة بأسوان ، ومصنع نسر لإطارات السيارات. وعندما انتهت الحكومة من مرحلة التأميم للصناعة المحلية، أصبح القطاع العام هو القوة المسيطرة المسئولة عن التنمية ، وأصبحت ملكية الدولة تمثل ٧٠٪ من الإنتاج ، و ٥٠٪ من العمالة ، و ٩٠٪ من جملة الاستثمارات الجديدة فى قطاع الصناعة المصرية[٩].

وكان من الواضح تمامًا أن الدولة الناصرية قد اختارت أن تقوم بالوكالة عن المجتمع بتحقيق التطور الصناعى واقتحام مجالات صناعية جديدة ضرورية اجتماعيًا ، وبناء قواعد لقدرة قطاع الصناعة على النمو الذاتى والتطور ، وذلك بعد أن أخفقت القوى الاجتماعية المنوط بها تحقيق هذا التطوير (الرأسمالية الصناعية الخاصة والقطاع العائلي) فى إنجازه فعلياً.

وقد ساهم الدور المحورى المباشر للدولة فى قطاع الصناعة فى تحقيق طفرات هائلة فى الإنتاج الصناعى المصرى ، كما ساهم فى اقتحام مجالات صناعية جديدة -كما هو واضح من الجدول رقم ١- خاصة بتطور الإنتاج الصناعى المصري. كما ساهم الدور المحورى للدولة فى تعبئة الفائض والقيام مباشرة بالاستثمارات الضرورية للتطور الاقتصادى ، فى رفع معدل الاستثمار فى مصر من ما يتراوح بين ١٣,٥٪ ، و ١٤٪ خلال خمسينيات القرن العشرين ، إلى ١٩,٧٪ خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩٥٩/ ١٩٦٠ - ١٩٦٣/ ١٩٦٤[١٠].

وكان النموذج الاقتصادى الناصرى متطابقا إلى حد بعيد مع النموذج النظرى لرأسمالية الدولة التى تحقق التوسع السريع فى التراكم الرأسمالى ، والتى تحل محل الرأسماليين غير الموجودين أو الأضعف من أن ينجزوا تحولاً رأسماليًّا سريعًا وقويًّا. وهذا النموذج ذو طابع انتقالى ، إذ إن من الحتمى تقريبًا أن يتحلل إلى الرأسمالية الخاصة أو الرأسمالية البيروقراطية ، خصوصًا إذا كان ينمو ويتطور فى ظل نظام ديكتاتورى بوليسى مثل النظام السائد فى مصر منذ الانقلاب الثورى فى يوليو ١٩٥٢م وحتى الآن . فالدول النامية التى تحاول توسيع نطاق وحجم التراكم لتسريع النمو وسد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة ، تقوم بالتدخل المباشر فى الاقتصاد ، وبناء أصول إنتاجية جديدة ، أو السيطرة على جزء مهم من الأصول القائمة وبالذات فى قطاع الصناعة ، وتقوم مجموعة من القيادات البيروقراطية بإدارة أجهزة الدولة والقطاع العام والهيئات الاقتصادية ، ويحصلون مقابل ذلك على مرتبات ومكافآت تضعهم فى الترتيب الأعلى للدخول. وفى غيبة الرقابة الشعبية الحقيقية التى لا تتوافر إلا فى ظل نظام ديموقراطى بشكل كامل ، فإن هذه الفئة تتحول مع الوقت ومع توافر آليات لتوحيد المصالح والرؤى من خلال القاعدة السياسية للسلطة ؛ سواء كانت حزبًا واحدًا أو كانت أجهزة الدولة نفسها ، ومع تكون نظام شبه مغلق يضمن ثبات التشكيلة الأساسية ، فإنها تتحول بالفعل إلى طبقة جديدة هى الرأسمالية البيروقراطية.

وتتمتع رأسمالية الدولة بوضع احتكارى يتيح لها الانفراد باستغلال المستهلك تحت شعارات قد تكون حقيقية فى البداية ، لكنها تتحول إلى شعارات زائفة إذا استمرت فى الأجل الطويل ، مثل شعار حماية المنتج الوطنى ، وغيرها من الشعارات التى تغطى الهدف الحقيقى ، وهو استغلال المواطن المصرى لصالح رأسمالية الدولة. ومع تراكم الثروات لدى أفراد هذه الفئة فإنه يحدث تناقض بين مصالح الفرد منها وبين المصلحة الجماعية للفئة ، فبينما يكون من مصلحة هذه الفئة الطبقية فى مجموعها أن تظل مسيطرة كفئة طبقية ، فإن مصلحة الفرد منها تقتضى أن يتم إفساح المجال للرأسمالية الخاصة حتى يستطيع استثمار التراكم الذى حققه

بشكل شرعى أو غير شرعي. ويكون من مصلحة الفرد أيضًا أن يتم تسهيل خروج الأموال للخارج حتى يستطيع أن يحول التراكم الذى حققه بشكل غير شرعى بالذات إلى الخارج ، بعيداً عن أى احتمالات للرقابة أو الضبط.

وقد أثبت التاريخ القريب أن الغلبة تكون للمصالح الفردية التى تقود الرأسمالية البيروقراطية إلى التحلل إلى رأسمالية خاصة ، وهو ما يحدث تدريجيًّا فى مصر منذ عهد الرئيس السادات وحتى الآن. وبالتالى فإن الرافد البيروقراطى الفاسد يشكل جزءًا مهمًا من الطبقة الرأسمالية التقليدية الراهنة فى مصر ، فضلاً عن أن الرأسمالية البيروقراطية نفسها ما زالت موجودة فى صورتها الأصلية ، وتهيمن بالفعل على ما تبقى من القطاع العام بعد بيع جانب كبير منه ، فى عمليات انطوت على درجة مروعة من الفساد وإهدار الأصول العامة التى هى ملك للشعب. وللعلم فإن الرأسمالية البيروقراطية هى واحدة من أفسد الأنماط الرأسمالية التى يمكن أن يبتلى بها أى شعب ، خصوصًا إذا كان محكومًا بنظام غير ديموقراطى لا يوفر رقابة شعبية حقيقية على هذه الرأسمالية البيروقراطية.

وعلى صعيد آخر ؛ فإنه ومنذ بدء الانفتاح الاقتصادى فى منتصف سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن ، تم فتح المجال تدريجيًّا أمام الرأسمالية التقليدية للعمل فى مجالات النشاط الاقتصادي كافة . ونظرًا لأن الطبقة الرأسمالية الكبيرة التى كانت تعمل فى النشاط الاقتصادى المشروع قد تعرضت لضربة كبيرة فى الستينيات - بسبب إجراءات التأميم - بما قضى عليها وعلى ثقافة الاستثمار ذى الطابع الاستمرارى القائم على توسيع السوق والقبول بمعدلات ربح معتدلة ، فإن الفئة الرأسمالية التى كان لديها تراكم وكانت جاهزة بالفعل للمشاركة فى النشاط الاقتصادى بعد الانفتاح ، كانت تتمثل فى القادمين من عالم الاقتصاد الأسود الذين يعملون فى مجال الاتجار بالمخدرات والعملات والسلاح والآثار والأعمال المنافية للآداب ، والفاسدين من كبار موظفى الدولة ، وكلهم لم يتضرروا من إجراءات التأميم لأنهم ببساطة يعملون خارج إطار القانون. وقد جاءت هذه الفئة وهى محملة بثقافة "الخبطة" السائدة فى عالم الاقتصاد الأسود ، والتى تعودت أيضًا على تحقيق معدلات ربح بالغة الارتفاع فى النشاطات غير المشروعة ، فحاولت نقلها للنشاطات الاقتصادية المشروعة التى دخلت فيها ، رغم أن المبالغة فى معدلات الربح تؤدى إلى تقييد السوق ، وإطلاق التضخم ، وإحداث ركود طويل الأجل فى الاقتصاد. وعلى أى حال فإن جانبًا مهمًّا من الطبقة الرأسمالية المصرية التقليدية ، جاء بالفعل من عالم الاقتصاد الأسود ، وما زال محملاً بثقافة هذا العالم التى لا يمكن أن تبنى اقتصادًا قادرًا على النمو الذاتى المتواصل.

كذلك فإن عملية منح الأراضى الزراعية وأراضى البناء المملوكة للدولة ، لبعض رجال الأعمال من القطاع الخاص بأسعار منخفضة للغاية تمكنهم من الاتجار فيها وتحقيق أرباح طائلة - بصورة ارتبطت غالبًا باستغلال النفوذ السياسى ، أو دفع عمولات ضخمة - قد شكلت آلية رئيسية لتشكيل طبقة رأسمالية تقليدية مرتبطة بالولاء للرأسمالية البيروقراطية الحاكمة ، ولا تملك تاريخًا من العمل والإنتاج والتقاليد الاستثمارية ، بل تملك علاقات فاسدة وثقافة أكثر فسادًا من الصعب الانطلاق منها لبناء أى نهوض اقتصادى حقيقي.

وقد كانت العملية الكبرى لخصخصة القطاع العام المصرى نقطة صراع والتقاء بين الرأسمالية التقليدية المحلية والعالمية من جهة ، وبين الرأسمالية البيروقراطية المصرية من جهة أخرى ، وهى عملية تستحق أن نتعرض لها بصورة خاصة ؛ بحسبان أن الفساد الذى انطوت عليه قد شكل آلية للتراكم لدى البيروقراطية الفاسدة ولدى الرأسمالية التقليدية التى اشترت الأصول العامة بأقل من قيمتها ، كما أن عملية الخصخصة تعد إجمالاً ، آلية رئيسية للتحول فى الطبقة الرأسمالية بشقيها البيروقراطى والتقليدي.

ثالثًا: الخصخصة فى مصر .. الإشكاليات والتحولات الطبقية التى أفرزتها

شكل برنامج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي ، الإطار العام الذى جرت فيه عملية الخصخصة فى مصر. وقد توجهت الحكومة المصرية نحو انتهاج هذا البرنامج نتيجة للأزمة الاقتصادية الحادة التى شهدتها مصر منذ عام ١٩٨٨م والتى تجسدت فى تراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وارتفاع معدل التضخم ، وارتفاع معدل البطالة ، وتزايد عجز الميزان التجارى ، وتفاقم آثار مشكلة الديون وما تستنزفه خدمتها من إيرادات مصر من العملات الحرة ، وارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة ، وتواضع أداء القطاع العام وتزايد مديونيته.

وكانت تلك الأزمة واحتياج الحكومة المصرية للاتفاق مع صندوق النقد الدولى من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية لمصر ، وتأكيد الجدارة الائتمانية لمصر لتمكينها من الحصول على قروض جديدة ؛ كلها عوامل حاسمة فى خلق اقتناع داخل الحكومة المصرية بالحاجة إلى إجراء تغييرات جوهرية فى السياسات الاقتصادية المصرية لحل الأزمة الاقتصادية التى تعرضت لها مصر منذ منتصف الثمانينيات وبخاصة منذ عام ١٩٨٨م. كما كان لموقف صندوق النقد الدولى - والدول الدائنة وضغوطها من خلال عملية إعادة جدولة الديون وتقديم قروض جديدة - أثر كبير فى قبول مصر للانعطافة فى سياساتها الاقتصادية باتجاه التحرير الشامل للاقتصاد المصرى ، فضلاً عن العوامل الداخلية الدافعة فى اتجاه انتهاج مثل هذه السياسة.

وبنظرة سريعة إلى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد المصرى قبل بدء برنامج الإصلاح الاقتصادى الأخير فى منتصف ١٩٩١م ، سنجد أن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى المصرى قد انخفض من ٨,٧٪ عام ١٩٨٧م إلى ٣,٥٪ عام ١٩٨٨ ، ثم واصل انخفاضه ليسجل ٢,٧٪ ، ٢,٣٪ ، ١,٢٪ فى أعوام ١٩٨٩م ، ١٩٩٠م ، ١٩٩١م[١١].

أما معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (معدل التضخم) ، فإنه قد بلغ ١٨٪ ، ١٩,٣٪ ، ١٩,٢٪ ، ٢٠,٤٪ فى أعوام ١٩٨٨م ، ١٩٨٩م ، ١٩٩٠م ، ١٩٩١م[١٢] ، وهذا يعنى أن الاقتصاد المصرى كان يمر بحالة تباطؤ وتضخم حيث ترافق التباطؤ الاقتصادى مع ارتفاع معدل التضخم.

أما بالنسبة لمعدل البطالة ، فإنه بلغ نحو ١٤,٧٪ فى عام ١٩٨٦م ، واستمر فى الارتفاع بعد ذلك فى ظل قصور الاستثمارات الجديدة والتوسعات القائمة عن استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل. بحيث إن أعدادًا كبيرة منهم كانت تضاف إلى العدد الكبير من المتعطلين فعليًّا عن العمل[١٣].

أما بالنسبة للعجز التجارى المصرى ، فإنه ارتفع فى عام ١٩٩٠م إلى نحو ٦٦٣١ مليون دولار مقارنة بنحو ٤٩١٨ مليون دولار عام ١٩٨٩م ، كما أنه بلغ نحو ٥,٦ ، ٦,٥ مليار دولار فى عامى ١٩٨٧م ، ١٩٨٨م على التوالى[١٤]. أى أنه كان يدور بصفة عامة عند مستويات مرتفعة تقترب من خمس قيمة الناتج المحلى الإجمالى المحسوب على أساس أسعار الصرف وليس الناتج الحقيقى المحسوب بالدولار ، وفقًا للقدرة الشرائية للدولار فى السوق الأمريكية مقارنة بالقدرة الشرائية للجنيه المصرى فى السوق المصرية.

أما بالنسبة للديون الخارجية المصرية ، فقد بلغت نحو ٤٩٩٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٨م، بما يوازى نحو ١٤٥,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى المصرى طبقًا للبنك الدولي[١٥]. وقد بلغت ديون مصر ذروتها فى بداية التسعينيات وأصبحت خدمتها تمثل عبئًا كبيرًا على مصر ، وتستنزف جانباً كبيراً من إيرادات مصر من العملات الحرة.

أما بالنسبة لعجز الموازنة العامة للدولة والذى أدى دورًا كبيرًا فى تغذية التضخم منذ النصف الثانى من السبعينيات وحتى بداية الإصلاح الاقتصادى فى التسعينيات ، فإنه (أى العجز فى الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي) بلغ نحو ٣٣,٥٪ عام ٨٧/ ١٩٨٨م ، ثم انخفض حتى بلغ ٢٠٪ عام ٩٠/ ١٩٩١م ، لكنه مع ذلك يبقى مرتفعاً بشكل كبير قبل بدء عملية تحرير الاقتصاد المصرى (راجع الجدول [٢]).

وعلى أي الأحوال ، فإن الأزمة الاقتصادية التى كانت تمسك بخناق مصر منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وحاجة الحكومة المصرية للتفاهم مع صندوق النقد الدولى والدول الدائنة من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية المصرية وتأكيد الجدارة الائتمانية لمصر، قد دفعت الحكومة المصرية لتغيير سياساتها الاقتصادية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى .

وقد بدأت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادى الليبرالى فى مارس ١٩٩٠م ، لكن الخطوات الفعلية لهذا الإصلاح بدأت مع برنامج تثبيت الاقتصاد ، الذى تم الاتفاق عليه بين مصر وصندوق النقد الدولى فى منتصف عام ١٩٩١م. وقد استهدف برنامج التثبيت تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى مصر بصورة أساسية ، قبل أن تبدأ بعد ذلك عملية إعادة هيكلة بغرض تقليص الدور الاقتصادى للدولة ، وتعظيم الدور الاقتصادى للقطاع الخاص.

ومن بين قضايا التحول الاقتصادى فى إطار الإصلاح الاقتصادى الليبرالى ، ظل برنامج الخصخصة يمثل قضية خلافية بين الحكومة المصرية وبين صندوق النقد الدولى ، الذى ظل يعرقل إسقاط ٤ مليارات دولار من ديون مصر تمثل الشريحة الأخيرة من الديون التى تم الاتفاق على إسقاطها عن مصر ، بالتوازى مع تقدمها فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الليبرالى[١٦]. ولم يتم إسقاطها فعليًّا إلا بعد مضى الحكومة المصرية فى خصخصة القطاع العام بشكل سريع ، بدءًا ببيع الشركات المملوكة للمحليات ، ثم بيع الشركات العامة والفنادق الكبرى بكل أشكال البيع أو الخصخصة.

وعندما طرحت فكرة الخصخصة فى بداياتها الأولى فى مصر ، كان المستهدف بالخصخصة - وفقًا للمطروح - آنذاك هو الشركات العامة الخاسرة بحسبان أن الخسارة تنم عن سوء الإدارة العامة ، وبالتالى فإن بيعها للقطاع الخاص الساعى لتحقيق أقصى ربح دائمًا يمكن أن يحولها إلى شركات رابحة. وكان هذا التصور للخصخصة وسيلة لحشد التأييد العام لفكرة الخصخصة ، لكنه لم يكن يعبر إطلاقًا عن النوايا الحقيقية التى ظهرت فيما بعد بشكل معلن والتى تتلخص فى تقليص الدور الاقتصادى للدولة إلى أقصى حد ، وبيع شركات القطاع العام الرابحة والخاسرة للرأسمالية التقليدية المحلية والأجنبية ، فى إطار تسييد النموذج الرأسمالى التقليدى فى مصر وربطه بالرأسمالية العالمية.

وقد مضت سنوات قبل أن يتم تحويل فكرة الخصخصة إلى واقع عملي. وعندما بدأ التطبيق ، لم يطرح للبيع سوى أفضل الشركات الرابحة ، وتم تناسى ما طرح فى البداية عن بيع الشركات الخاسرة عندما كان الهدف هو إقناع المواطنين بالفكرة التى لم تناقش إلّا بشكل

دعائى استغل المناخ العالمى المواتى بعد موجة الخصخصة فى بريطانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى ، وبعد تفكك الاتحاد السوفييتى السابق وانهيار نظامه القديم. باختصار خضعت مصر الشعب والنخبة الثقافية عند تطبيق برنامج الخصخصة لابتزاز الحالة العالمية ، وبخاصة وأن هذا الابتزاز تم عبر مواقف الدول الدائنة لمصر ، وعبر صندوق النقد الدولى الذى أصبح أهم أدواره هو أنه يعمل وكيلًا للدول الدائنة فى مواجهة الدول المدينة المتعثرة فى سداد ديونها نتيجة ضعف أدائها الاقتصادى ، وضعف كفاءة الإدارة الحكومية لاقتصادها كما هو الحال فى مصر. وقد ساهمت كل هذه الظروف والملابسات فى سيادة منطق أيديولوچى متعسف فى تناول القضية ، مما أدى إلى تجاهل مناقشة إشكاليات رئيسية فى قضية الخصخصة يمكن إيجازها على النحو التالي :

١ - إشكاليات الخصخصة

تواجه عملية بيع شركات القطاع العام للقطاع الخاص (أى الخصخصة) عدداً من الإشكاليات التى تؤثر فى مسيرة الخصخصة وفى نتائجها على الاقتصاد فى الأجل القصير وفى المستقبل البعيد. ويمكن تركيز هذه الإشكاليات على النحو التالى :

أ. تواجه عملية الخصخصة فى مصر - أو فى أى دولة أخرى - إشكالية مهمة تتمثل فى أن القطاع العام هو الأساس الاقتصادى للنفوذ السياسى للرأسمالية البيروقراطية ، وفى إطار الخصخصة فإنه يتعين عليها بيعه لتفقد بذلك جانبًا رئيسيًّا من الأساس الاقتصادى لقوتها السياسية.

ونظرًا لأن هناك تناقضًا متصاعدًا يظهر تدريجيًّا بين مصالح رأسمالية الدولة كفئة ، وبين مصالح أفرادها بعد تراكم الثروات لدى الكثيرين منهم بشكل مشروع أو غير مشروع قانونياً ، فإن موقف الدولة بشأن هذه القضية ، يشهد عادة اضطراباً وتذبذباً فى كل الدول النامية حيث تتناقض المواقف داخل الحكومات ، وتتناقض مواقف قمم البيروقراطية المهيمنة إداريًّا على القطاع العام حسب موقع كل شخص من برنامج الخصخصة واستفادته أو تضرره منه.

ب. إن الدور الاقتصادى المباشر للدولة بوصفها منتجًا ومالكًا لشركات القطاع العام ، نشأ فى غالبية الأحوال نتيجة لعجز القطاع الخاص عن تنفيذ الاستثمارات الضرورية لتحقيق التقدم الاقتصادى ورفع مستويات المعيشة للمواطنين ، وسد فجوة التخلف عن الاقتصادات المتقدمة ، وبناء أسس اقتصاد قادر على التفاعل مع الاقتصاد الدولى من موقع

قوى. وبالتالى فإن تخلى الدولة عن هذا القطاع العام ، يمكن أن يعيد الاقتصاد المحلى إلى حالة الجمود إذا لم يقم القطاع الخاص باستخدام أرباح المشروعات التى تنتقل ملكيتها إليه فى تمويل إقامة استثمارات إنتاجية جديدة فى المجالات الأكثر تطوراً تكنولوجياً والتى من شأنها تطوير الاقتصاد بصفة عامة ، وفى مجال إنتاج السلع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية التى يحتاج إليها المجتمع أو القادرة على اقتحام الأسواق الدولية بقدرة تنافسية عالية.

جـ. إن عملية الخصخصة تؤدى بطبيعتها إلى قطع الطريق على تنفيذ استثمارات خاصة جديدة ، حيث إن الأموال التى يدفعها القطاع الخاص لشراء أصول القطاع العام ، هى فى النهاية أموال كانت ستتحول كليًا أو جزئيًا لبناء استثمارات جديدة ، فتحولت إلى تمويل تداول أصول قائمة فعلياً ، مما يعنى دفع الاقتصاد إلى حالة من الجمود وربما الركود ، إلا إذا قامت الدولة باستخدام حصيلة الخصخصة فى بناء مشروعات إنتاجية جديدة ؛ حتى ولو كانت ستبيعها للقطاع الخاص فى المستقبل . لكن قيام الدولة ببناء مشروعات إنتاجية جديدة من حصيلة الخصخصة يتناقض مع فلسفة تقليص الدور الاقتصادى المباشر للدولة الذى يقف وراء عملية الخصخصة ، وبذلك فإنه يكون من المرجح أن تخلق الخصخصة ميلاً ركودياً فى الاقتصاد فى الأجل القصير على الأقل.

د. إن الخصخصة التى تتضمن مبرراتها لبيع القطاع العام أنه مركز للفساد الحكومى ، قد تكون مناسبة لعمليات فساد تفوق كل ما عداها من فساد. وبالتالى فإنها قد تؤدى لحدوث نقلة فى الفساد من مجرد وجود عمليات فساد فى الاقتصاد إلى أن يصبح طابعًا للاقتصاد إذا تمت هذه الخصخصة فى غياب الرقابة الصارمة من الأجهزة الرقابية فى الدولة ، وإذا تمت فى غياب الرقابة الشعبية عليها من ممثلى الشعب ، وهذه الرقابة الشعبية لا يمكن أن تتحقق إلا فى نظام ديمقراطى حقيقى. والواقع أن علمية الخصخصة أدت فى كل مكان تقريباً ، من مصر إلى ألمانيا ، إلى ظهور عمليات فساد كبيرة تتفاوت حدتها من بلد إلى آخر.

٢ - إشكاليات تقييم الشركات المطروحة للخصخصة

لا تقتصر الإشكاليات المتعلقة بالخصخصة على الإشكاليات العامة ، إذ إن هناك إشكاليات فرعية تتعلق بتقييم الشركات العامة المطروحة للخصخصة . فهناك طريقتان أساسيتان لتقييم المشروعات العامة المطروحة للخصخصة . الأولى تحكمية ، وتتلخص فى قيام جهة حكومية أو جهة محلية أو أجنبية مخولة من قبل الحكومة وهيئاتها بعملية التقييم مباشرة . وفى حالة قيام لجنة من الخبراء الحكوميين أو غير الحكوميين المكلفين من قبل

الحكومة بتقييم أصول الشركات العامة المطروحة للخصخصة ، فإنه تكون هناك احتمالات لأن يقوم أعضاء هذه اللجنة بتخفيض أسعار هذه الأصول عن قيمتها السوقية الحقيقية عند طرحها للبيع ، لصالح مستثمر أو مجموعة مستثمرين ، وذلك مقابل رشاوى وعمولات. كما أنه تكون هناك احتمالات بمغالاة اللجان الحكومية فى أسعار تقييم الشركات العامة التى لا تريد الحكومة بيعها فعلياً حتى لا تتم عملية البيع ، وحتى تكون هناك مبررات لرفض خصخصة هذه الشركات لدى التفاوض مع صندوق النقد الدولى والدول الدائنة.

أما الطريقة الثانية لتقييم الأصول العامة المطروحة للخصخصة ، فهى التقييم التلقائى أو السوقى الناتج عن التفاعل بين العرض والطلب ، من خلال المزادات والعطاءات والبيع التدريجى للأسهم فى البورصة.

ويمكن القول إن عمليات البيع بالمزاد أو العطاءات لا تشكل بالضرورة إعمالاً لآليات السوق بصورة حقيقية لأن الحكومة يمكن أن تتحكم فى العرض خلال قيامها بتحديد الشركات المطروحة للبيع فى فترة معينة ، كما أنها يمكن أن ترفض وتوقف البيع إذا لم يصل سعر التقييم السوقى للشركة العامة المطروحة للخصخصة خلال المزاد أو العطاءات إلى الحد الأدنى الذى حددته الحكومة سعرًا للشركة. وبالمقابل فإن كبار المستثمرين يمكن أن يعقدوا فيما بينهم اتفاقات وترتيبات لتحديد سعر تلك الشركات عند مستوى يحقق مصلحة هؤلاء المستثمرين ، وبالتالى فإن أسعار بيع هذه الشركات لن تعكس تفاعلاً حرًا بين العرض والطلب ، وإنما ستعكس تفاعل الإرادات الاحتكارية لقوى الطلب ممثلة فى كبار المستثمرين، مع قوى العرض ممثلة فى الدولة.

أما فيما يتعلق ببيع الشركات العامة من خلال طرح أسهمها فى البورصة ، فإنه حتى يتم ذلك بكفاءة ، لا بد من أن يكون من خلال بورصة قوية لديها قاعدة واسعة من صغار ومتوسطى المستثمرين فضلاً عن كبارهم ، ولديها شركات صانعة للأسواق ، ولديها ضوابط تمنع تحولها لساحة للمضاربات ولمحترفى "الخبطات" والحركة الساخنة.

٣ - نمـاذج الخصخصة

قامت الحكومة المصرية منذ بدء برنامج الخصخصة وحتى نهاية عام ٢٠٠١ ببيع عدد ضخم من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى كانت تملكها المحليات ، كما تم بيع ١٤٧ شركة من شركات القطاع العام ، فضلاً عن ٣٨ مصنعًا تم بيعه أو تأجيره. وقد بلغت قيمة الشركات الحكومية التى تم بيعها فى إطار برنامج الخصخصة - منذ بدئه حتى نهاية عام

٢٠٠١م - نحو ١٦٨١٤ مليون جنيه مصرى ، حسب بيانات وزارة قطاع الأعمال العام فى تقريرها عن برنامج الخصخصة.

(أ) صفقة بيبسى كولا

تعد صفقة بيع الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (شركة بيبسى كولا المصرية) واحدة من أهم وأكبر صفقات خصخصة الشركات المصرية العامة حتى الآن. كما تعد عملية تقييمها والسعر النهائى الذى بيعت به نموذجاً تطبيقياً للإشكاليات والمحاذير المرتبطة بعملية التقييم أيًّا كان الطرف الذى يقوم بها.

وتبدأ صفقة بيع "بيبسى كولا المصرية" بصدور تكليف من الحكومة المصرية فى ٣ فبراير ١٩٩٣م لبيع الشركة وتوسيع قاعدة مالكيها. وتم طرح كراسات الشروط للراغبين فى الشراء فى مارس من العام ذاته وسط محاولات دعائية لترويج عملية بيع الشركة.

وكان مكتب الخبرة الأمريكى "كوبر أند ليراند" قد تولى تقييم أصول الشركة وقدرها بنحو ٧٦ مليون جنيه مصرى ، لكن الشركة القابضة للصناعات الغذائية رأت أن السعر الذى قدره المكتب الأمريكى لأصول الشركة أقل مما ينبغى ، مما جعلها ترفض نتائج التقييم التى أعدها المكتب المذكور ، وتطلب إعادة التقييم مرة أخرى ، مع التأكيد على أن بيع الشركة سوف يتم للشركة أو المستثمرين الذين يعرضون أعلى سعر وأفضل شروط.

ونظراً لأن الشركة تملك قطعة أرض كبيرة فى شارع مصطفى كامل فى الإسكندرية ، فإن سعر تقييم الشركة ارتفع لدى إدخال قيمة هذه الأرض فى الحسبان كأرض يمكن استخدامها فى أى غرض ، وليس كأرض مستخدمة فى غرض معين لا يمكن تغييره.

ولدى إعادة تقييم أصول شركة بيبسى كولا المصرية تم تقدير أقصى قيمة سوقية لها عند ١٤٠ مليون جنيه مصرى وذلك من خلال المكتب الاستشارى للشركة القابضة للصناعات الغذائية. حيث أوصى المكتب بأن تكون قيمة بيع شركة بيبسى كولا المصرية بما يتراوح بين ١٠٠ ، ١٤٠ مليون جنيه مصرى ، علماً بأن شركة بيبسى كولا المصرية تملك ٨ مصانع لتعبئة الزجاجات ، و١٨ خطًا إنتاجيًّا بطاقة خمسين مليون صندوق ، فضلاً عن أسطولها الضخم من سيارات النقل التى تقوم بتوزيع المنتجات فى أنحاء مصر كافة ، كما يتراوح حجم المبيعات السنوية للشركة بين ٧٠ ، ٨٠ مليون جنيه مصرى بأسعار عام ١٩٩٣[١٧]. وقد تولى بنك القاهرة عملية ترويج وبيع شركة بيبسى كولا المصرية.

وعلى الجانب الآخر بدأت الشركات ورجال الأعمال المعنيين بعملية خصخصة شركة بيبسى كولا المصرية فى التنافس من أجل الفوز بالشركة. وكان أبرز المتنافسين الذين قدموا عروضاً لشراء شركة بيبسى كولا المصرية هم رجل الأعمال المصرى محمد نصير متضامنًا مع شركة بيبسى كولا العالمية ، وشركة كوكا كولا العالمية ، ومحمود وهبه رئيس جمعية رجال الأعمال الأمريكيين من أصل مصرى والذى تقدم بعرض لشراء الشركة بالاشتراك مع عدد من رجال الأعمال المصريين الأمريكيين.

وقد تركزت العروض الجدية للشراء فى العرض الذى قدمه رجل الأعمال المصرى محمد نصير بالتضامن مع شركة بيبسى كولا العالمية ، ومع رجل الأعمال السعودى محمد بقشان ، والعرض الذى قدمته شركة مصروب المصرية.

وقد كلف رجل الأعمال المصرى محمد نصير و شركاؤه ، (أى شركة بقشان السعودية وشركة بيبسى كولا العالمية) إحدى الشركات المتخصصة بتقييم أصول الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات المعروفة بشركة بيبسى كولا المصرية. وقد قدرت تلك الشركة قيمة أصول شركة بيبسى كولا المصرية بنحو ٥٦ مليون جنيه مصرى فى البداية تم رفعها إلى٧٤ مليون جنيه مصرى بعد ذلك[١٨].

ومع وجود عرض من شركة مصروب المصرية بلغت قيمته ١٠٣ مليون جنيه مصرى ويشتمل على ٢٣ مليون جنيه قيمة أرض متنازع عليها ، قام رجل الأعمال المصرى محمد نصير وشركاؤه برفع سعر تقييم شركة بيبسى كولا المصرية إلى ١٢٩ مليون جنيه مصرى[١٩].

وبالمفاضلة بين العرضين تم اختيار عرض رجل الأعمال المصرى محمد نصير وشركاه (محمد بقشان وشركة بيبسى كولا العالمية) تطبيقًا لمبدأ البيع لمن يتقدم بأعلى سعر وأفضل شروط ، والذى أعلنت الشركة القابضة للصناعات الغذائية عن تطبيقه لدى خصخصة أى من الشركات التابعة لها. ومع استقرار الشركة المصرية القابضة للصناعات الغذائية على عرض رجل الأعمال المصرى محمد نصير وشركاه لشراء شركة بيبسى كولا المصرية ، بدأت الشركة المصرية القابضة فى التفاوض مع المشترين لزيادة قيمة عرضهم لشراء الشركة المصرية. وقد استمرت تلك المفاوضات لمدة أربعة أشهر ، انتهت فى ديسمبر ١٩٩٣ بتوقيع الاتفاق المبدئى لبيع الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبسى كولا المصرية) إلى شركة "ألكان" المصرية (محمد نصير) وشركة بيبسى كولا العالمية ، وشركة بقشان السعودية. وتم توقيع عقد البيع فى أبريل ١٩٩٤ بقيمة ١٥٧,٦ مليون جنيه مصرى ، مع شرط أن يقوم

المشترون باستثمار ١٨٠ مليون جنيه مصرى خلال السنوات الخمس التى تلى عملية نقل الملكية إليهم. وقد توزعت الشركة المصرية بين المشترين على النحو التالى: شركة "ألكان" المصرية (محمد نصير) ٤٩٪ ، وشركة بقشان السعودية ٤٩٪ ، شركة بيبسى كولا العالمية ٢٪. مع احتفاظ رجل الأعمال المصرى محمد نصير بحق الإدارة ومن بعده ابنه. وقد تضمنت شروط بيع شركة بيبسى كولا المصرية أن يتم تمليك ١٠٪ من الأسهم للعاملين بالشركة ، وطرح ٣٠٪ من الأسهم للمستثمرين فى سوق الأسهم خلال عامين من شرائها. كذلك تضمنت الشروط أن يحتفظ اتحاد المشترين بكل العاملين بشركة بيبسى كولا المصرية لمدة ٣ سنوات على الأقل بعد انتقال ملكية الشركة إليهم. وكان عدد العمال فى الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات المعروفة بشركة بيبسى كولا المصرية يبلغ ٤١٦٠ عاملاً عند بيعها من الحكومة المصرية إلى اتحاد المشترين فى أبريل ١٩٩٤. وقد أشار رجل الأعمال المصرى محمد نصير إلى أن الشركة عندما قام مع شركائه بشرائها لم تكن تحتاج لأكثر من ١٨٦٠ عاملاً لتشغيلها بكفاءة فى الأوقات العادية من السنة ، يضاف إليهم نحو ٦٠٠ عامل موسمى فى فترة الصيف التى يرتفع خلالها الطلب على منتجات شركات المياه الغازية. وبرغم تحفظه على عدد العمال الأكبر من احتياجات العمل فى الشركة ، فإنه أشار إلى أن أجورهم كانت متدنية للغاية مما جعل تكلفة احتفاظه بهذه العمالة منخفضة بشكل يمكنه من الاحتفاظ بها خلال فترة ثلاث السنوات التى لا يمكنه فصل العمال[٢٠] فيها والتى أصبح بعدها حرا فى التصرف إزاءهم.

وفى أغسطس ١٩٩٤م انتهت مصلحة الشركات المصرية من إجراءات خصخصة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات صاحبة امتياز تعبئة بيبسى كولا العالمية فى مصر (بيبسى كولا المصرية) ، وتم تحويلها من مظلة القانون ٢٠٣ لقطاع الأعمال العام إلى القانون ٥٩ الخاص بالشركات المساهمة.

وفى عام ١٩٩٥م قام رجل الأعمال المصرى محمد نصير ببيع نحو ٤٠٪ من حصته فى الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبسى كولا المصرية) إلى مجموعة بقشان السعودية ، وبذلك يصبح نصيب محمد نصير نحو ٢٨٪ فقط من أسهم الشركة ، بينما ارتفع نصيب مجموعة بقشان السعودية إلى نحو ٧٠٪ من أسهم شركة بيبسى كولا المصرية. وقد سوَّغ رجل الأعمال المصرى إقدامه على بيع جزء كبير من حصته إلى شركائه السعوديين ، بأن ذلك سيوفر له التمويل اللازم للاستثمارات الجديدة التى ستمكن الشركة من إنشاء عدد من مصانع التعبئة لزيادة حصتها فى السوق المصرية[٢١].

هذا التسويغ غير مقنع فى الحقيقة لأن تلك الاستثمارات قد توزع عبؤها على كل الشركاء ولم يتحملها رجل الأعمال المصرى بمفرده. وربما يكون هناك اتفاق منذ البداية بين رجل الأعمال المصرى محمد نصير وبين مجموعة بقشان السعودية على أن يبيع لهم جانباً من نصيبه بعد إتمام عملية الشراء حيث إن ارتفاع حصة رجل الأعمال المصرى فى الشركة المشتراة عند شرائها واحتفاظه بحق الإدارة ؛ ربما يكونان قد ساهما فى جعل الحكومة المصرية والشركة المصرية القابضة للصناعات الغذائية أكثر استعدادًا لبيع شركة بيبسى كولا المصرية لمجموعة المشترين ، بحسبان أن كون المشترى الرئيسى مصرياً ، يوفر غطاءً إعلاميًّا لتسويغ البيع أمام الشعب وقوى المعارضة المتحفظة على بيع القطاع العام للأجانب.

وفى عام ١٩٩٩ أعلنت شركة بيبسى كولا أنها اشترت حصة تبلغ ٧٧٪ من الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبسى كولا المصرية) ، وبلغ حجم الصفقة ٤٠٠ مليون دولار[٢٢]. وإذا حولنا قيمة هذه الصفقة إلى جنيهات مصرية وفقاً لسعر الصرف السائد عام ١٩٩٩ ، فإن قيمة بيع ٧٧٪ من شركة بيبسى كولا ، بلغ نحو ١٣٨٠ مليون جنيه ، بينما بيعت الشركة كلها من الحكومة للمشترين من القطاع الخاص بقيمة ١٥٧,٦ مليون جنيه فقط ، وهو ما يؤكد أن هناك مبررات قوية للشك بأن هناك فسادًا كبيرًا فى هذه الصفقة التى أدت لإهدار أصل إنتاجى بأقل من قيمته الحقيقية بكثير.

وفضلاً عن التحفظات بشأن سعر المصانع وخطوط الإنتاج وأسطول السيارات ، فإن تقييم سعر الأرض المملوكة للشركة كان مثيراً للجدل ، إذ إن سعر التقييم لم يضع فى الحسبان احتمالات استخدام تلك الأرض فى أغراض غير بناء المصانع أو المخازن ، مثل بناء العقارات أو غيره ، علماً بأنه ليس هناك نصًا يلزم الشركة بعدم استخدام الأرض فى أغراض أخرى بعد أن مر أكثر من خمس سنوات على بيع الشركة من القطاع العام للقطاع الخاص. وتملك الشركة أراضِى فى شارع مصطفى كامل بالإسكندرية ، وسعرها كأرض بناء يوازى نصف الثمن الذى بيعت به الشركة كلها ، كما تملك الشركة أرضًا فى شارع اهرم بالقاهرة وإذا قدرت قيمة هذه الأراضى وفقاً لأسعار السوق للأراضى التى تستخدم للبناء فإنها تفوق إجمالى سعر بيع الشركة من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

(ب) صفقة بيع شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية)

تُعَدّ هذه الصفقة علامة مميزة على الفساد الذى يمكن أن يكتنف عملية الخصخصة. وتبلغ المساحة المقامة عليها الشركة ٣١ فدانًا أى ١٣٠,٢ ألف متر مربع ، وتقع الشركة فى منطقة منيل شيحة على النيل مباشرة قبالة حى المعادى على الجهة الأخرى من النيل.

وقد قدمت خمسة عروض لشراء هذه الشركة عند عرضها للبيع ، وكل العروض قدمت من شركات أجنبية تنتمى إلى الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وإيطاليا واليابان. وكانت الشركة قبل خصخصتها تضم ١١٠٠ عامل ، وكانت تنتج أوعية الضغط من طن واحد إلى ١٢ طنًا ، وبسعات تصل إلى ١٣٠٠ طن بخار فى الساعة ، ومراجل توليد الكهرباء ، وأوعية غازات سائلة ، ووحدات تنقية مياه الشرب وتحلية مياه البحر ، وغيرها من المنتجات. وكانت الشركة تحقق أرباحاً حتى العام المالى ١٩٩١ ، قبل أن تدخل فى توسعات استثمارية حولتها إلى شركة مديونة وخاسرة قبل أن يتم بيعها. وربما كان دفع هذه الشركة إلى هاوية الديون والخسارة عملاً متعمدًا لتبرير بيعها ، لأنه ليس هناك أى منطق فى دخول شركة سيتم بيعها فى استثمارات جديدة توقعها فى أزمة مديونية. لكن "تخسير" الشركات الرابحة والمهمة هو سلوك تلجأ إليه الجهات المسئولة عن خصخصة القطاع العام فى كثير من البلدان النامية لتبرير بيع شركات استراتيجية تقوم بدور حيوى فى الاقتصاد ، فى مواجهة المعارضين لهذا البيع. وللعلم فإن الشركة قبل خصخصتها كانت تتبع الشركة القابضة للصناعات الهندسية ، والتى كان يرأس مجلس إدارتها عبد الوهاب الحباك ، الذى يعد أحد رموز الفساد فى مصر ، والذى حوكم بعد ذلك بعد أن أدت خلافات عائلية خاصة بعلاقته بزوجتيه إلى كشف جانب من فساده.

وقد أسندت عملية تقييم ثمن الشركة إلى بيت خبرة أمريكى يتبع شركة "بكتل" العقارية العملاقة. وتم تقدير ثمن الشركة من قبل بيت الخبرة المذكور بما يتراوح بين ١٦ ، ٢٤ مليون دولار[٢٣]. وهو سعر يقل كثيرًا عن عشر سعر الأرض المقامة عليها الشركة لو تم تقييمها كأرض بناء. وهذا يؤكد أن بيت الخبرة الأمريكى "بكتل" وضع تقديره المتدنى لسعر الشركة لصالح المشترين المحتملين ، وعلى رأسهم الشركة الأمريكية التى تقدمت بعرض لشراء الشركة المصرية.

وبرغم احتجاجات عمال الشركة على طرحها للخصخصة ، فإن عملية الخصخصة مضت قدمًا. وفى ١٣/ ١٢/ ١٩٩٤م قام مجلس إدارة الشركة بالحصول على موافقة الجمعية العامة لشركة الصناعات الهندسية ببيع الأصول الثابتة للشركة بمبلغ ١١ مليون دولار ، وبيع المخزون بمبلغ ٦ ملايين دولار بحيث تصبح القيمة الإجمالية للشركة ومخزونها ١٧ مليون دولار. وتم البيع إلى شركة أمريكية – كندية هى شركة "بابكو أند ويلكوكس" ، دون التزام الشركة المشترية بسداد الديون والضرائب المستحقة على شركة النصر للغلايات. وبعد خصم هذه المستحقات ، أصبح المتبقى من ثمن الشركة نحو ٢,٥ مليون جنيه مصرى أى أقل من ثلاثة أرباع مليون

دولار . وبعد عملية البيع تم إسناد عملية محطة كهرباء الكريمات بقيمة ٦٠٠ مليون دولار إلى الشركة الأمريكية - الكندية المشترية لشركة المراجل البخارية المصرية[٢٤].

وللعلم فإنه كان هناك عرض أفضل يقضى بشراء الشركة والالتزام بسداد ديونها والضرائب المستحقة عليها ، مع دفع عشرة ملايين دولار ، أى ما يوازى ٣٣,٥ مليون جنيه مصرى ، لكن المسئولين عن خصخصة الشركة اختاروا العرض الأسوأ فى تجسيد فج للفساد وإهدار المال العام. ولأن الفساد اتخذ أبعادًا درامية فى هذه الصفقة فإن الأمر انتهى بإيقاف إنتاج الغلايات العملاقة التى تعتمد عليها محطات الكهرباء ، فقد وجدت الشركة الأمريكية - الكندية التى اشترت الشركة أن مصلحتها تقتضى أن تشترى مصر المراجل البخارية من الخارج بدلاً من إنتاجها محلياً ، أما العمالة فإن صفقة البيع لم تضمن حمايتها إلا لثلاثة أعوام. وبذلك كسبت الشركة الأجنبية المشترية ، السوق المصرية وأرض الشركة ودمرت واحدة من أهم صناعاتنا الوطنية. وهذه الصفقة ، تعد تجسيدًا لفساد الرأسمالية البيروقراطية ، وما يمكن أن يسببه من تخريب اقتصادى ، من جهة ، وتجسيدًا أيضًا لنمط تعامل الرأسمالية العالمية مع الأصول الاقتصادية المهمة المملوكة للدولة فى البلدان النامية والرغبة فى السيطرة عليها.

(جـ) الأهرام للمشروبات

شكلت صفقة بيع شركة الأهرام للمشروبات من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، واحدة من الصفقات المثيرة للجدل ، والتى ثارت بشأنها شبهات الفساد. وقبل خصخصتها بلغ رأس المال الدفترى لشركة الأهرام للمشروبات ٩٠ مليون جنيه موزعة على ٤,٥ مليون سهم ، وبلغ عدد العاملين بها ٣١١٥ عامل ، وبلغ صافى ربح الشركة بعد خصم الضرائب فى العامين الماليين ٩٤/ ١٩٩٥ ، ٩٥/ ١٩٩٦م. على الترتيب نحو ٤٣ ، ٤٥ مليون جنيه[٢٥].

والشركة مقامة على قطعة أرض كبيرة فى حى بين السرايات قبالة نهاية حرم جامعة القاهرة وعلى تخوم حى الدقى وحى المهندسين.

وعندما تقرر طرح هذه الشركة للخصخصة لم يكن حامد فهمى رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما - والتى تتبعها الشركة- متحمسًا لخصخصتها ، ووضع شروطاً للبيع تتضمن بيع الشركة لمدة ٥ سنوات ، يقوم بعدها المالكون الجدد بنقل الآلات والعمال إلى موقع جديد ، ويعيدون الأرض المقامة عليها المصانع فى الجيزة والإسكندرية إلى الشركة القابضة ، أى أن البيع يكون للآلات وللعلامة التجارية والمكانة الكبيرة فى السوق ، أما الأرض فإنها تترك للمشترين لمدة ٥ سنوات كمرحلة انتقالية لحين قيامهم بنقل المصانع إلى

موقع جديد ، وعندها يعيدون الأرض للشركة القابضة ، وهو ما جعل المسئولين بوزارة قطاع الأعمال التى تشرف على عملية الخصخصة ، يتهمون الشركة بأنها تبيع الهواء[٢٦]. كما أصر حامد فهمى رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما على أن يكون بيع الشركات التابعة للشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما التى يرأسها ، عن طريق المنافسة والمزايدة بين المستثمرين ، وليس لمستثمر إستراتيجى واحد. لكن وزارة قطاع الأعمال العام (كان د. عاطف عبيد رئيس الوزراء السابق هو وزير قطاع الأعمال العام آنذاك) فضلت أسلوب التفاوض المباشر والبيع لمستثمر إستراتيجى ، وقرر الوزير تقسيم الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما إلى شركتين إحداهما للعقارات والإسكان تحت رياسة حامد فهمى ، وأخرى للسياحة والسينما ، ثم سحبت الشئون المالية والإدارية من حامد فهمى الذى احتج على ذلك بأن قدم استقالته[٢٧].

وبعد مفاوضات ، تم بيع ٧٥٪ من أسهم شركة الأهرام للمشروبات إلى ٧ مؤسسات مالية أمريكية (صناديق استثمار) بقيمة ٢٣١ مليون ، واحتفظت الشركة القابضة بالأرض ملكاً لها ، واحتفظت بنسبة ١٥٪ من الأسهم ، فى حين آلت نسبة ١٠٪ من الأسهم لاتحاد العمال[٢٨].

وطبقاً لهذه الصفقة فإن القيمة الإجمالية للشركة -بما فى ذلك حصة الشركة القابضة واتحاد العمال - بدون الأرض بلغت نحو ٣٠٨ ملايين جنيه. وكما ذكرنا آنفاً فإن الربح الصافى للشركة بلغ ٤٥ مليون جنيه عام ٩٤/ ١٩٩٥م ، وبذلك فإن هذه الشركة كان يمكنها من خلال الأرباح الصافية فقط ، أن تحقق كل الثمن الذى قدرت به عند البيع خلال ٦٠ , ٦ سنة فقط. والحقيقة أنه ليس هناك أى منطق يمكنه تفسير بيع هذه الشركة للأمريكيين أو لغيرهم ، فالشركة كانت تحقق أرباحاً كبيرة ، وكانت تضيف بالتالى إلى مالية الدولة بشكل يعزز قدرات الحكومة على تمويل استثماراتها الجديدة وإنفاقها العام.

وقد ظهر واضحًا حجم الفساد الذى انطوت عليه صفقة بيع الأهرام للمشروبات ، عندما عرضت شركة "هاينيكن" العالمية شراءها ، حيث عرضت هذه الشركة فى شهر سبتمبر ٢٠٠٢ ، شراء كل أسهم شركة الأهرام للمشروبات وعدد أسهمها ٤٩ , ٢٠ مليون سهم بسعر ١٤ دولارا للسهم ، أى بقيمة إجمالية تبلغ ٩ , ٢٨٦ مليون دولار ، أى ما يوازى ١٣٢٥ مليون جنيه مصرى ، (راجع الإعلان عن عرض الشراء المنشور فى جريدة العالم اليوم بتاريخ ١٤/ ٩/ ٢٠٠٢). وإذا خصمنا من هذا السعر ، قيمة شركة "الجونة" للمشروبات التى كانت شركة الأهرام للمشروبات قد اشترتها فى فبراير عام ٢٠٠١ ، بقيمة ٢٠٠ مليون

جنيه (راجع جريدة الشرق الأوسط اللندنية ، ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٢م) ، فإن السعر المعروض من شركة "هاينيكن" العالمية لشراء شركة الأهرام للمشروبات الأصلية يصبح ١١٢٥ مليون جنيه تقريبًا ، أى ما يوازى ٣,٧ مرة قدر السعر الذى بيعت به الشركة من القطاع العام للقطاع الخاص!!! فهل هناك قرينة أهم من ذلك على أن صفقة بيع الشركة من القطاع العام للقطاع الخاص ، كانت فاسدة ولابد من محاسبة القائمين عليها ؟

ويظهر إهدار المال العام - فى عملية الخصخصة - من ضخامة الفارق بين أسعار بيع بعض الشركات العامة للقطاع الخاص ، وبين أسعار هذه الشركات وأسهمها بعد ذلك ، وأبرز الأمثلة على ذلك الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول التى بيعت لمستثمر إستراتيجى هو نجيب ساويرس بقيمة ١٠ جنيهات للسهم ، وبعد بيعها ارتفع سعر السهم سريعاً ليصل خلال عامين من بيعها ، إلى ١٨٠ جنيهًا ، قبل أن يتراجع ضمن حالة الاضطراب وعمليات التلاعب التى تشهدها البورصة المصرية والتى وقع الآلاف من صغار المستثمرين المنتمين للطبقة الوسطى ضحية لها.

وهناك مؤشر آخر يدلل على حجم إهدار المال العام الذى انطوت عليه عملية الخصخصة وهو يتعلق بالفارق بين التقديرات الخاصة بالقيمة السوقية لقطاع الأعمال العام وبين القيمة الفعلية التى بيعت شركاته بها. وقبل البدء فى عملية بيع القطاع العام كانت التقديرات الخاصة بقيمته السوقية متفاوتة بدرجات عالية فقد أشار رئيس تحرير جريدة الأهرام شبه الرسمية فى أبريل ١٩٩٠ إلى أن قيمة أصول القطاع العام تتراوح بين ٨٤ ، ١٠٠ مليار جنيه[٢٩] ، أى تتراوح بين ٤٢ ، ٥٠ مليار دولار ؛ حيث بلغ سعر الدولار فى المتوسط فى عام ١٩٩٠ نحو ٢ جنيه مصرى حسبما تشير بيانات صندوق النقد الدولى (IMF, International Financial Statistics Yearbook 1995). وفى الوقت نفسه تقريبًا أشار أحد الكتاب إلى أن القيمة السوقية لشركات القطاع العام تبلغ وفقًا للتقديرات الحكومية نحو ٣٤٥ مليار جنيه[٣٠] ؛ أى ١٧٢,٥ مليار دولار بأسعار عام ١٩٩٠م . ويشير رئيس الوزراء السابق د. كمال الجنزورى ، وكان وزيرًا للتخطيط ونائبًا لرئيس الوزراء فى عام ١٩٩١م ، إلى أن قطاع الأعمال يحكم استثمارات قيمتها ١٢٤ مليار جنيه مصري[٣١] ، أى نحو ٣٧ مليار دولار وفقًا لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار عام ١٩٩١م ؛ وهو يقصد غالبًا القيمة الدفترية لشركات قطاع الأعمال العام ، وليس القيمة السوقية لها. وفى عام ١٩٩٣م أشار وكيل أول بنك الاستثمار القومى إلى أن القيمة الفعلية لشركات القطاع العام تزيد على ٥٠٠ مليار جنيه

مصرى [٣٢] ؛ أى نحو ١٥٠ مليار دولار أمريكى ، وفقًا لسعر صرف الجنيه المصرى فى العام المذكور.

وإذا كانت تلك هى التقديرات المتفاوتة لقيمة القطاع العام ، فإنه عندما كانت الدولة قد باعت ١٣٥ شركة عامة ، فإن عائد البيع كان قد بلغ حسب تصريحات د. مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام نحو ١٤,٨ مليار جنيه. كما أشار الوزير إلى أن قيمة الشركات التى مازالت مملوكة للدولة تبلغ ١٠ مليارات جنيه ، يضاف إليها ٤ مليارات جنيه قيمة الأسهم المملوكة للدولة فى الشركات التى تمت خصخصتها[٣٣].

ويمكن القول فى النهاية إن برنامج الخصخصة المصرى قد جاء تحت ضغط التناقضات الداخلية للرأسمالية البيروقراطية المصرية ، وتحت الضغوط الأكثر فعالية للدول الدائنة وصندوق النقد الدولى عليها فى ظل أزمتها الاقتصادية ، مقابل إسقاط جزء من الديون الخارجية المصرية وجدولة الجزء الباقى. وقد أدى هذا البرنامج إلى نقل جزء من الأصول العامة التى بنيت بأموال الشعب ، إلى القطاع الخاص بأسعار أقل كثيرًا من قيمتها الحقيقية فى السوق كما هو واضح من النماذج التى عرضناها لبعض صفقات الخصخصة. وبغض النظر عما يعنيه ذلك من فساد ، فإن النتيجة هى أن الرأسمالية التقليدية المحلية قد عززت أصولها بما سيطرت عليه من أصول عامة ، وأضافت لرصيدها تراكمًا جاهزًا يتمثل فى الفارق بين الأسعار التى دفعتها من أجل الحصول على الأصول العامة ، وبين القيمة السوقية الحقيقية لهذه الأصول العامة. كما أن الأفراد الذين ينتمون للرأسمالية البيروقراطية والذين حصلوا على عمولات فى هذه الصفقات ، قد أضافوا قيمة هذه العمولات إلى التراكم المالى الذى حققوه. ونتيجة الطبيعة غير المشروعة لجانب من هذا التراكم ، فإن تهريب الأموال للخارج يصبح حلًا للهروب من المساءلة المحتملة فى الداخل ، وهو ما يفسر الحجم الضخم للأموال المصرية الموجودة فى الخارج ، والتى يعود جانب منها للفاسدين من الرأسمالية البيروقراطية ، وجانب آخر للرأسمالية العاملة فى الاقتصاد الأسود ، إلى جانب الأموال التى خرجت بصورة مشروعة ، أو نمت فى الخارج.

كذلك يمكن القول إن عملية الخصخصة ساهمت فى تكريس السمة الأساسية للطبقة الرأسمالية التقليدية المصرية بوصفها طبقة تفتقد روح الاقتحام والمبادرة ، حيث إن عملية الخصخصة برمتها هى بيع لمشروعات جاهزة ، وغالبيتها الساحقة تحقق أرباحًا ولها سوقها المتحققة فعليًا ، ولا تنطوى على مخاطرة ، وبالتالى فإن شراء القطاع الخاص لمثل هذه المشروعات لا يساهم فى بناء خبرات استثمارية ملهمة للقطاع الخاص ، بل إنه يكرس الأداء

الروتينى ، وضعف القدرات الاقتحامية للطبقة الرأسمالية المصرية ، كما أنه يكرس من ناحية أخرى أسوأ ما فى الثقافة الاستثمارية لهذه الطبقة وتحديدًا ثقافة الخبطة التى تتركز هنا فى عملية الشراء ذاتها بأقل قيمة ممكنة ، مع تفادى كل عناصر المخاطرة التى تنطوى عليها عملية إنشاء أصل إنتاجى جديد ، علمًا بأن هذه المخاطرة والحسابات المرتبطة بها ، هى التى تقوم بالدور الرئيسى فى تطوير مهارات الرأسمالية التقليدية فى الإنتاج والتسويق.

كذلك فإن قيام الشركات الأجنبية بشراء عدد من الشركات العامة المهمة التى طرحت للخصخصة قد أدى إلى تزايد دور ونفوذ الرأسمالية العالمية فى الاقتصاد المصرى ، وبخاصة أن الكثير من "الصناعات" المصرية ، هى مجرد عمليات تجميع لسيارات أو سلع معمرة تنتجها شركات رأسمالية دولية النشاط ، بما أدى إجمالاً إلى تعزيز دور ونفوذ الرأسمالية العالمية فى الاقتصاد المصري.

وإضافة لكل ما سبق ؛ فإن رأسمالية المقاولات تشكل قطاعًا مهمًا من الرأسمالية المصرية بشقيها التقليدى والبيروقراطي. وقد تعودت هذه الفئة من الرأسمالية المصرية ، على الحصول على أراضى الدولة بأسعار منخفضة للغاية ، وتعودت على تحقيق معدلات ربح بالغة الارتفاع ، وتعودت أيضًا على الحصول على مقاولات تنفيذ أعمال عامة فى ظروف تفتقد للشفافية ، ويتداخل فيها النفوذ السياسى والمالى والعمولات لتحديد من ترسو عليه الأعمال العامة ، ودرجة التدقيق فى مدى التزامه بالمواصفات المطلوبة فى هذه الأعمال. وقد شكلت هذه الفئة الرأسمالية - برافديها التقليدى والبيروقراطي- عاملاً رئيسيًا فى دفع الاقتصاد المصرى نحو الأزمة التى يمر بها منذ عدة أعوام بسبب عجزها عن تسويق عقاراتها المسعرة بأسعار مبالغ فيها كثيرًا ، وعجزها بالتالى عن سداد مديونياتها للبنوك ، وكل ذلك نتيجة شراهتها غير المنطقية ، ورفعها لمعدلات الربح لمستويات تنطوى على درجة مروعة من استغلال المستهلكين الذين لا يتمتعون بحماية حقيقية فى الاقتصاد المصري.

أما الرأسمالية الزراعية التى شهدت توسعا فى نفوذها الاقتصادى فى الأراضى الجديدة ، وأيضًا فى الأراضى القديمة بعد صدور قانون تحرير إيجارات الأراضى الزراعية ، وبعد انتهاء الدورة الزراعية ، فإنها توسعت فى زراعة الفواكه والخضر على حساب المحصولات الإستراتيجية مثل القمح والذرة ، كما أن تسمين المواشى وتربية الدواجن والأرانب ونحل العسل قد أصبحا من أهم نشاطاتها الاقتصادية فى الوقت الراهن. وهذه الرأسمالية لا تخضع لأى رقابة حقيقية لضمان مراعاة إنتاجها الزراعى والحيوانى والسمكى للاعتبارات البيئية والصحية ، مما شجعها على الإفراط فى استخدام المبيدات الضارة ومنشطات النمو الضارة

بالصحة أيضًا ؛ من أجل رفع إنتاجية الأرض ولو على حساب صحة البشر فى مصر ، فى غياب أى رقابة فعالة عليها.

أما الرأسمالية التجارية التى تقوم بالنشاط التجارى الداخلى والخارجى ، فإنها تحتل موقعًا قيادياً فى الاقتصاد المصرى ، وتحصل على أرباح أكبر كثيرًا من أرباح المنتجين للسلع الزراعية بالذات ، فى غيبة أى نظام لحماية المنتجين يضع ضوابط لمعدل ربح رجال الأعمال العاملين فى قطاع التجارة. وتسيطر الرأسمالية التقليدية على هذا القطاع بدرجة عالية ، بينما تحتفظ الرأسمالية البيروقراطية بمواقع أقل أهمية فيه ، خصوصًا بعد أن تمت خصخصة كثير من شركات التجارة الداخلية والخارجية بصورة عززت السيطرة الرأسمالية التقليدية عليه.

رابعًا : الطبقة الوسطى

تتسع الطبقة الوسطى لتشمل أصحاب المشروعات الصغيرة ذات الطابع الفردى أو العائلى ؛ وهى فئة تزايد حجمها كثيرًا منذ بدء هجرة العمالة المصرية للخارج على نطاق واسع منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن ، إلى جانب بنيتها الرئيسية من المهنيين من خريجى النظام التعليمى والعاملين فى مجالات الفن والثقافة والبحث والتطوير. وتعد هذه الطبقة هى معمل المجتمع وأكثر طبقاته تعبيرًا عن حالته العامة ، فهى أكثر الطبقات محافظة وجموداً وركوداً فى أوقات الجمود الاجتماعى العام ، وهى أيضًا المعمل المنتج لأفكار النهوض فى أوقات النهوض الاجتماعى ، وتشكل القطاعات المتعلمة والمثقفة منها وقودًا أساسيًّا لأى عملية للتغيير الاجتماعى بالذات فى الوقت الراهن. وعلى سبيل المثال ، فإن عمليات التغيير الكبرى فى بلدان شرقي أوروبا فى الخمسة عشر عامًا الأخيرة قد قامت بالأساس على أكتاف الطبقة الوسطى. وقد أضيف إلى المكونات التاريخية لهذه الطبقة رافد جديد تمثل فى المصريين العاملين فى الخارج - أيًّا كانت درجة تعليمهم- الذين تمكنوا من تكوين مدخرات مولوا من خلالها إقامة مشروعات صغيرة أو متوسطة. وهذا الرافد - الذى تأثر جانب كبير منه بالثقافة السائدة فى المجتمعات الأقل انفتاحًا وتحضرًا التى عمل فيها- شكل عاملاً مهمًا فى الارتداد الاجتماعى الذى شهدته مصر منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن بالذات فيما يتعلق بقضايا الحريات الشخصية ، وتعليم وعمل المرأة ، والادخار فى القطاع المصرفى ، وغيرها من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وقد تعرضت هذه الطبقة لنهب حقيقى وغير مسبوق لمدخراتها وممتلكاتها خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة ، وما زالت تدفع جانبًا مهمًا من تكاليف السياسات الاقتصادية المتخبطة

للحكومة المصرية. وقد تعرضت هذه الطبقة لنهب مدخراتها من قبل شركات توظيف الأموال التى استغلت الدين وقدمت نفسها -للمصرين العاملين فى الخارج ولجانب مهم من المدخرين فى الداخل- على أنها نموذج للاستثمار الإسلامى ، وساعدتها الصحف القومية والتليفزيون وبعض كبار رجال الدين الرسميين وغير الرسميين فى كسب ثقة المدخرين الذين أودعوا أموالهم فيها ، فى ظل تغاضى حكومى عن مخالفاتها بسبب تورط بعض الرموز الحكومية والإعلامية القيادية فى إيداع مدخراتهم لدى هذه الشركات الفاسدة ، التى قدمت لتلك القيادات الفاسدة معدلات ريع استثنائية ضمن ما سمى بكشوف البركة. وتعرضت تلك الشركات لهزة عنيفة عندما حدثت أزمة أسواق المال العالمية عام ١٩٨٧م ، وعندما تدهورت أسعار الذهب بشدة ، حيث كانت تستثمر جزءاً من الأموال المتاحة لها فى الذهب وأسواق المال ، فضلاً عن الشبهات التى حامت حول ضلوعها فى نشاطات الاقتصاد الأسود. وعلى أى الأحوال فإن تلك الشركات انهارت كأنها فقاعة ، وخلفت وراءها مدخرات ضائعة بمليارات الجنيهات تعود كلها تقريبًا للطبقة الوسطى.

ولم يكن الإشراف الحكومى على تصفية أصول هذه الشركات لرد أموال المدخرين لديها يتسم بدرجة مقبولة من الكفاءة أو النزاهة ، وانتهى الأمر فعليًّا بضياع مدخرات كبيرة للطبقة الوسطى.

ومع أزمة الركود التضخمى التى ضربت الاقتصاد المصرى فى الفترة من عام ١٩٨٨م ، وحتى السنوات الأولى من تسعينيات القرن العشرين والتى أشرنا آنفًا إلى البيانات المعبرة عنها ، وإلى أنها كانت سببًا رئيسيًّا فى دفع الحكومة المصرية لتبنى برنامج الإصلاح الاقتصادى الليبرالى ، أدت معدلات التضخم المرتفعة إلى إفقاد مدخرات الطبقة الوسطى لجانب كبير من قدراتها الشرائية ، حيث كانت معدلات الفائدة فى الفترة من ١٩٨٦ حتى منتصف عام ١٩٩٠م ، تقل كثيرًا عن معدل التضخم السائد فى مصر ، بما يعنى أن سعر الفائدة الحقيقى ، كان سلبيًا . وإذا نظرنا للجدول ٣ ، نجد أن سعر الفائدة الاسمى بلغ ١٣٪ خلال الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٨ ، وارتفع إلى ١٤٪ خلال عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠م ، وبالمقابل بلغ معدل التضخم فى أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠م على التوالى نحو ٢٣,٩٪ ، ١٩,٧٪ ، ١٧,٧٪ ، ٢١,٣٪ ، ١٦,٨٪ بالترتيب. وهذا يعنى أن سعر الفائدة الحقيقى فى مصر كان سلبيًّا وبلغ نحو - ١٠,٩٪ ، - ٦,٧٪ ، - ٤,٧٪ ، - ٣,٧٪ ، - ٢,٨٪ فى أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠م على التوالي . ولأن الجانب الأعظم من المدخرات فى الجهاز المصرفى ، يعود عادة للطبقة الوسطى فإنها كانت بالتأكيد

الطبقة الأشد تضررًا من سيادة أسعار فائدة حقيقية سلبية فى تلك الفترة ، قبل أن تتحول تلك الفائدة إلى إيجابية بعد عام ١٩٩١.

وبرغم وجود أسعار فائدة حقيقية إيجابية فى الوقت الراهن ، فإن الطبقة الوسطى ، تعرضت مجددًا ولا تزال تتعرض لتآكل قيمة مدخراتها بسبب التدهور المتواصل والسريع لسعر صرف الجنيه المصرى ، ولقدرته على شراء السلع والخدمات الأجنبية وحتى المحلية. وقد انخفض سعر صرف الجنيه المصرى من ٠,٢٩ دولار أمريكى عام ١٩٩٩ ، إلى ٠,٢٧ دولار عام ٢٠٠٠ ، إلى ٠,٢٥ دولاراً عام ٢٠٠١ ، إلى ٠,٢٢ دولار عام ٢٠٠٢ ، إلى ٠,١٥ دولار فى الوقت الراهن طبقًا للأسعار الرسمية ، ونحو ٠,١٤ دولار فى السوق السوداء. كما انخفض سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملة الأوروبية من ٠,٣١ يورو عام ٢٠٠٠ ، إلى ٠,٢٧ يورو عام ٢٠٠١ ، إلى ٠,٢٣ يورو عام ٢٠٠٢ ، إلى نحو ٠,١٣ يورو فى الوقت الراهن طبقًا للأسعار الرسمية[٣٤] ؛ ونحو ٠,١٢ يورو وفقًا للأسعار السائدة فى السوق السوداء.

وللعلم فإن ودائع القطاع العائلى - التى تصنف إجمالاً على أنها ودائع الطبقة الوسطي- بلغت نحو ١٨٠ مليار جنيه فى أبريل من العام الجارى ، بما شكل نحو ٦٧٪ من إجمالى الودائع بالعملة المحلية فى الجهاز المصرفى ، مقابل ١١٪ للقطاع الخاص أو الرأسمالية التقليدية، ونحو ٢٢٪ للحكومة وقطاعها العام[٣٥].

وكما هو واضح من البيانات فإن الطبقة الوسطى هى الأكثر تضررًا من تآكل القدرة الشرائية للمدخرات الموجودة بالجهاز المصرفى ، نتيجة تدهور سعر صرف الجنيه ، مقابل العملات الحرة الرئيسية. كذلك تعرضت الطبقة الوسطى لنهب آخر من خلال البورصة المصرية التى شهدت عمليات تلاعب وتحايل واسعة النطاق من قبل كثير من الشركات المدرجة فى البورصة ، وأيضًا من قبل كثير من شركات السمسرة ، حيث ساهم ضعف الرقابة فى السوق وعدم وجود عقوبات رادعة ، فى استمرار مسلسل المخالفات الحادة ، وتلاعب الشركات بصغار ومتوسطى المستثمرين ، سواء عن طريق استخدام المعلومات الداخلية أو تلاعب شركات السمسرة والسجلات بالمستثمرين ، أو التلاعب فى تحريك أسعار الأسهم صعودًا وهبوطًا بالتعاون بين الشركات صاحبة الأسهم ، وبين بعض شركات السمسرة لتحقيق أرباح استثنائية وغير مشروعة للاثنين ، والضحية دائمًا صغار المستثمرين.

وعلى صعيد آخر ، فإن ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين المنتمين للطبقة الوسطى ، يشكل تعطيلاً لطاقة هذه الطبقة ، بما يؤدى فى النهاية إلى تخفيض حصتها من الدخل ، فضلاً عن أن المشكلات الاجتماعية الناجمة عن ارتفاع معدل البطالة ، تؤدى إلى الإضرار بالتماسك الاجتماعى لهذه الطبقة.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن عدد العاطلين قد بلغ ٢ مليوني عاطل فى العام المالى ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ ، بما شكل نحو ٩٠ , ٩٪ من قوة العمل المصرية وفقًا للبيانات الرسمية[٣٦]. ثم إن الإحصاءات المستخرجة من بيانات اللجنة العليا للتشغيل برئاسة رئيس الوزراء الحالى ، تشير إلى أن العدد الإجمالى للمتعطلين بلغ ٤٣٦ , ٣ مليون عاطل عام ٢٠٠١م ، حيث أشارت بيانات تلك اللجنة إلى أن هناك ٠٥ , ٢ مليون عاطل اعترفت بهم بوصفهم عاطلين ، يضاف إليهم نحو ٦٦٠ ألف سيدة رأت اللجنة أن شروط التشغيل لا تنطبق عليهن باعتبارهن من النساء من خريجات النظام التعليمى اللاتى تزوجن ويعشن حياة مستقرة!! وكأن زواج المرأة واستقرارها يخرجها فى العرف الحكومى المصرى من الحاجة للعمل ، وربما من قوة العمل ، برغم أنهن فى سن العمل ، ويرغبن فى العمل وقادرات عليه!!

ويضاف إليهم نحو ٤٤٠ألف عاطل من غير المؤهلين ، ونحو ٢٨٦ ألفًا من العاطلين من خريجى النظام التعليمى قبل عام ١٩٨٤م ، أو بعد عام ٢٠٠٠م[٣٧]. ومن بين هؤلاء العاطلين ، هناك نحو ٥ ملايين عاطل من خريجى النظام التعليمى ، وينتمى عدد كبير منهم للطبقة الوسطى التى تعانى أكثر من غيرها من التزايد السريع فى معدل البطالة فى مصر فى السنوات الأخيرة.

وجدير بالذكر أن الفساد قد استشرى أيضًا فى شرائح مهمة من الطبقة الوسطى ممن يعملون فى الوظائف التى تتيح لهم صلاحيات كبيرة فى منح التراخيص أو تحصيل الضرائب أو الجمارك ، دون وجود رقابة فعالة عليهم. وللعلم فإن انتشار الفساد فى الفئات الوسطى والدنيا من المجتمع هى آلية مدمرة للقيم الإيجابية للمجتمع ، وهى أيضاً آلية لخلق تساهل اجتماعى مع الفساد المنتشر فى الطبقة العليا.

خامسًا : الطبقة الدنيا

وفقًا للعلاقة بوسائل الإنتاج ، تعد طبقة العمال أو البروليتاريا هى الطبقة الدنيا التى تتعرض للاستغلال من الرأسماليين الذين يقومون بالاستيلاء على فائض القيمة الذى يخلقه عنصر العمل. وتتسع الطبقة الدنيا لتشمل فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين الأجراء ، فضلاً

عن فقراء المدن الذين يعملون فى الخدمات المنزلية والقطاع غير الرسمى المشروع وغير المشروع. لكن إذا أخذنا بمستوى الدخل محدِّدًا للطبقة ، فإن طبقة العمال الصناعيين لا تدخل ضمن أدنى فئات المجتمع دخلاً ؛ حيث تتكون هذه الفئات من صغار الموظفين العاملين فى الجهاز الحكومى ، والذين لا توجد لديهم فرصة لزيادة دخولهم بصورة مشروعة أو غير مشروعة إذا لم تكن لهم تعاملات مباشرة مع الجمهور ، أو إشراف على ملكيات الدولة ، إضافة للعاملين البؤساء فى القطاع الهامشى ، والعمال الذين يعملون فى المصانع الصغيرة المعتمدة على آلات ومعدات بدائية ، والذين لا يتمتعون بحماية نقابية حتى ولو كانت من قبيل النقابات العمالية الصفراء. ويضاف إلى هؤلاء الفقراء العاطلون عن العمل أيًّا كان مستواهم التعليمى ، خصوصًا إذا طالت بطالتهم لسنوات طويلة تستهلك ميراثهم أو ملكياتهم الصغيرة.

وقد أشرنا فى موضع سابق إلى حصة أفقر ١٠٪ ، وأفقر ٢٠٪ من السكان فى مصر من الدخل ، وهؤلاء يشكلون الطبقة الدنيا فى مصر ، والتى تتسم بأنها مكونة من موزايك من البشر والفئات التى يجمعها الفقر والبؤس والتعرض للاستغلال والقهر من قبل فئات أخرى تعمل فى الاقتصاد المشروع وغير المشروع ، ويجمعها أيضًا تجمع جزء مهم منها فى أحزمة هائلة من المناطق العشوائية المحيطة بالمدن الكبرى ، وبالذات مدينة القاهرة ، وهى أحزمة للفقر والتلوث البيئى ، وانعدام التخطيط ، وتتسم بضعف سلطة الدولة فيها بما يتركها نهبًا للعنف الجنائى ، وانتشار الجهل والمرض والخرافات. كما تتعرض الطبقة الدنيا بكل مكوناتها للتهميش التام تقريبًا على الصعيد السياسى ، وهذه الطبقة تتسم بأنها غير منظمة ، ويمكن أن تتحول إلى قوة مدمرة فى لحظات الاضطراب الاجتماعى لأنها ببساطة تعانى من حرمان مروع ، وتفتقد فى الوقت نفسه للوحدة أو التنظيم السياسى الذى يمكن أن يعقلن حركتها الاجتماعية وانفجاراتها عندما تحدث.

جدول رقم (١)

تطور قيمة الإنتاج الصناعى فى الأعوام ١٩٥٢ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦م

القيمة بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية

النشاط الصناعى	١٩٥٢م	١٩٦٠م	١٩٦٥م	١٩٦٦م*	نسبة الزيادة فى عام ١٩٦٦ مقارنة بعام ١٩٥٢
الصناعات البترولية	٣٤,٢	٦٦,٤	١٠١,١	١٠٣,٢	٢٠١,٨٪
الصناعات التعدينية	٣,٦	٧,٥	١٠,٩	١١,٨	٢٢٧,٨٪
الصناعات الكيماوية والدوائية	٢٠,٥	٤٩,١	١٤٠,٠	١٥٠,٩	٦٣٦,١٪
الصناعات الغذائية	١٢٢,٣	١٧٧,١	٢٨٥,٤	٣٠٨,٤	١٥٢,٢٪
الصناعات الهندسية والكهربائية	٣٠,١	٨٠,٩	١٦٠,٠	١٧١,٠	٤٦٨,١٪
صناعة مواد البناء والحراريات	٨,٤	٢٠,٠	٣٠,٨	٣٤,٦	٣١١,٩٪
صناعة الغزل والنسج	٨٤,٦	٢٣٠,٥	٣٥٧,٨	٣٧٤,٥	٣٤٢,٧٪
الطاقة والكهرباء	١٠,١	٢٩,٤	٥٤,٧	٥٨,٩	٤٨٣,٢٪
الإجمالى	٣١٣,٨	٦٦٠,٩	١١٤٠,٧	١٢١٣,٣	٢٨٦,٧٪

* لا يشمل الحصر إنتاج الورش الحكومية ، ولا المصانع الحربية للمجهود الحربى ، وصناعة حلج وكبس القطن ، والطحن والخبز ، وتعبئة الشاى ، والطباعة والنشر.

المصدر: رئاسة الجمهورية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى للإحصاءات العامة ، الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢-١٩٦٦ ، القاهرة ، يونيو ١٩٦٧.

جدول رقم (٢)

إيرادات ونفقات وعجز الموازنة العامة للدولة فى مصر قبل وبعد البدء فى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي

العام المالي	الإيرادات العامة بالمليون جنيه مصري	الإنفاق العام بالمليون جنيه مصري	عجز الموازنة بالمليون جنيه مصري*	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي*
١٩٨٨/٨٧	١٩٠٢٠	٣٣٤٦٠	١٤٤٤٠	٣٣,٥٪
١٩٨٩/٨٨	٢١٢٦٧	٣٣٤٠٠	١٢١٣٣	٢٦,٧٪
١٩٩٠/٨٩	٢٣٤٨٨	٣٤٢٣٠	١٠٧٤٢	٢٢,٤٪
١٩٩١/٩٠	٣٢١٣٠	٤٢١٦٨	١٠٠٣٨	٢٠٪
١٩٩٢/٩١	٤١٤٠٦	٥٤٧٣٥	٦١٥٧	١١,٦٪
١٩٩٣/٩٢	٤٦٧٠٣	٥٢٢٢٣	٥٥٢٠	٤,١٪
١٩٩٤/٩٣	٥١٧١١	٥٥٣٢٥	٣٦١٤	٢,٦٪
١٩٩٥/٩٤	٦١٩٧٧	٧٠٥٤١	٨٥٦٤	٥,٩٪
١٩٩٦/٩٥	٦٠٨٩٣	٦٣٨٨٩	٢٩٩٦	١,٩٥٪
١٩٩٧/٩٦	٦٤٤٩٨	٦٦٨٢٦	٢٣٠٠	١٪
١٩٩٨/٩٧	٦٧٩٦٣	٧٠٧٨٣	٢٨٢٠	١,١١٪
١٩٩٩/٩٨	٧٣٢٧٩	٨٦٠٠٩	١٢٧٣٠	٤,٧٪
٢٠٠٠/٩٩	٧٩٣٨٥	٩٥٠٩٦	١٥٧١١	٥,٤٩٪
٢٠٠١/٢٠٠٠	٩٧٩٣٨	١١٢٦١٤	١٤٦٧٦	٤,٨٪

* لابد من الإشارة إلى أن بيانات الجهاز المركزى للمحاسبات تشير إلى أن العجز الحقيقى فى الموازنة العامة يفوق الرقم الرسمى المعلن بصورة هائلة ، وهو بلغ فى عام ٢٠٠١م على سبيل المثال نحو ٩,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى (راجع، جريدة الأهرام ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٣م).

المصدر : جمعت وحسبت من البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية المجلد ٥٢ ، العدد الرابع ، القاهرة ١٩٩٩م ، ص ٧٨ ، المجلد ٥٤ ، العددان الأول والثانى ، القاهرة ٢٠٠١م ، ص ١١٤.

جدول رقم (٣)

معدل ارتفاع أسعار المستهلكين وأسعار الفائدة الاسمية والحقيقية فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٠

السنة	سعر الفائدة الاسمي	معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (مؤشر معدل التضخم)	سعر الفائدة الحقيقي
١٩٨٦	٪١٣	٪٢٣,٩	-٪١٠,٩
١٩٨٧	٪١٣	٪١٩,٧	-٪٦,٧
١٩٨٨	٪١٣	٪١٧,٧	-٪٤,٧
١٩٨٩	٪١٤	٪٢١,٣	-٪٧,٣
١٩٩٠	٪١٤	٪١٦,٨	-٪٢,٨

المصدر: جمعت وحسبت من : IMF, International Financial Statistics Yearbook 2001, p.108&127

obeikan.com

هوامش الدراسة

(١) د. عبد الباسط عبد المعطى (الباحث الرئيسى والمحرر) ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، منتدى العالم الثالث ، مكتبة ٢٠٢٠م ، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ٢٠٠٢م ، ص ٣٧.

(٢) كارل ماركس ، نقد الاقتصاد السياسى ، مأخوذ من أ.ك أوليدوف ، الوعى الاجتماعى ، ترجمة ميشيل كليو ، دار ابن خلدون ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٢م ، ص ٧.

(٣) التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٧م ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٨م ، ص ٣٢٧.

(٤) وزارة التجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، مايو ٢٠٠٣م ، ص ١ ، ص ٤.

(٥) البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، ديسمبر ٢٠٠٢م ، جدول ٦.

(٦) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٤م ، جدول ١.

(٧) World Bank, World Development Indicators 2003, p. 64.

(٨) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٨/ ١٩٩٩م ، جدول ٥.

(٩) الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧م ، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مارس ١٩٧٨م ، القاهرة ص ٢٦٦.

(١٠) روبرت مابرو ، وسمير رضوان ، التصنيع فى مصر (١٩٣٩-١٩٧٣م) .. السياسة والأداء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١م ، ص ٦٩.

(١١) IMF, World Economic Outlook1994, p.116.

(١٢) IMF, World Economic Outlook1994, p.124.

(١٣) أحمد السيد النجار ، الآثار السياسية لمشكلة البطالة فى الوطن العربى ، فى محمد صفى الدين أبو العز (مشرف) ، مشكلة البطالة فى الوطن العربى (دراسة استطلاعية) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٩٢م ، ص ١٩١.

(١٤) IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 1994,p.183.

(١٥) جمعت وحسبت من : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠م ، ص ٢١٤ ، ٢٥٠.

(١٦) أحمد السيد النجار ، الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية.. حالة مصر ، المغرب ، اليمن ، سلسلة قضايا إستراتيجية ، المركز العربى للدراسات الإستراتيجية ، الجيزة (مصر) ، العدد ٣ ، مايو ١٩٩٦م ، ص ٢٦.

(١٧) جريدة العالم اليوم ١١/ ٣/ ١٩٩٣م.

(١٨) من حوار مباشر مع رجل الأعمال المصرى محمد نصير ، تم إجراؤه فى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام عام ١٩٩٥م .

(١٩) جريدة الأهرام ٢٨/ ٧/ ١٩٩٣م .

(٢٠) من حوار مباشر مع رجل الأعمال المصرى محمد نصير ، تم إجراؤه فى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام عام ١٩٩٥م.

(٢١) جريدة الحياة اللندنية ، ٧/ ٦/ ١٩٩٥م.

(٢٢) جريدة الأهرام ، ٥/ ٢/ ١٩٩٩م.
(٢٣) جريدة العربى ، ١٨/ ٤/ ١٩٩٤م.
(٢٤) أحمد السيد النجار ، نتائج برنامج الخصخصة..إنجاز أم كارثة ، جريدة الأهرام ٣١/ ٧/ ٢٠٠٠م.
(٢٥) وزارة قطاع الأعمال العام ، ملف الباحثين.
(٢٦) جريدة الوفد ، ٣٠/ ٦/ ١٩٩٦م.
(٢٧) جريدة العربى ، ٩/ ٩/ ١٩٩٦م.
(٢٨) مجلة المصور ، ٢٢/ ١١/ ١٩٩٦م.
(٢٩) إبراهيم نافع ، بهدوء ، بيع القطاع العام بين الواقع والشعارات ، جريدة الأهرام ، ٢٠/ ٤/ ١٩٩٠م.
(٣٠) عبد القادر شهيب ، روز اليوسف ، ٢٣/ ٤/ ١٩٩٠م .
(٣١) جريدة الأهرام ٢٣/ ١٢/ ١٩٩١م.
(٣٢) تقييم أصول الشركات المطروحة للبيع : ما الضوابط ؟ ، مجلة آخر ساعة ، ٢/ ٦/ ١٩٩٣م.
(٣٣) فى تقرير لوزارة قطاع الأعمال العام..خصخصة ٢٥٩ شركة ومصنعا بقيمة إجمالية ١٤,٨ مليار جنيه ، جريدة الأهرام ، ٦/ ٨/ ٢٠٠٠م.
(٣٤) جمعت وحسبت من: وزارة التجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، سبتمبر ٢٠٠٣م ، ص ١٩.
(٣٥) البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، يوليه ٢٠٠٣م ، ص ١٣.
(٣٦) المرجع السابق مباشرة ص ٦٧.
(٣٧) أحمد السيد النجار (رئيس التحرير) ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ٢٠٠٣م ، ص ٢٣٨.